



حكم الشعب



أحمد ناصر الشريف

■ المتابع لمختلف وسائل الاعلام العربية والدولية التي غطت الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية سيجد ان كلها قد اشادت بها واعتبرتها اول انتخابات تنافسية جادة جرت على مستوى الوطن العربي وانها كسرت تلك القاعدة التي اعتاد عليها المواطن العربي والتمتة في ديمقراطية ٩٩، ٩٩٪.

وبغض النظر عما سادها من حدة رافقت الحملة الانتخابية إلا أن هذه التجربة ستظل مثار فخر واعتزاز كل اليمنيين.. وهو ما يؤكد أنها قد شكلت نقطة الانطلاق والاستمرار فيما كان اليمنيون قد بدأوه عند اقامة دولتهم على أساس من الشورى قبل آلاف السنين الأمر الذي لم يجعل من هذا النهج الذي اختطوه لأنفسهم غريباً عليهم أو دخلياً تفرضه جهات خارجية.

لكن ما يؤسف له اننا كيمثيين لا نقدر اهمية ما نصنعه ولا نعرف قيمته في عين الآخرين الذي كثيراً ما يتغنون به كإنجاز حققناه فل ان نجد له نظيراً في دول وشعوب عدة سبقتنا بمراحل وكانت تفصل بيننا وبينها مسافات طويلة.. ومن خلال هذه النظرة الضيقة التي نقيم بها أعمالنا سنظل نجهل ما فعله وبتكر للغير مهمة تقييم أعمالنا.. فهل يعني ذلك اننا تكابر على بعضنا البعض ونخشى من النجاحات التي نحققها في مجالات عدة بشيد بها الآخرون في الوقت الذي نقوم نحن بالتقليل منها لغرض في نفس هذا الجهة أو تلك لأن الأشياء المنجزة لا تأتي مفصلة على مفاسها وهذا لعمرى قمة الصدمة والتكلم الذي يكشف عن حقيقة أن البعض لا يريد ان يتعلم من الدروس والتجارب الناجحة والمثالة أمام كل من يرى يعيون ميصرة دون غشاوة تحجب عنه الرؤية الصحيحة.

إذا فإن الوتفة الأمنية والصادقة مع النفس أولاً هي التي تستجلب كل المتعالمين ينظرون لكل شيء بمعايير عادل كإعتراف ولو ضمني بما حققه شعبنا من تقدم على غيره من شعوب المنطقة في أمور كثيرة يشهد بها العدو قبل الصديق.

وقد تجلت دلالات ومعاني ما يصنعه اليمنيون وفي العملية الانتخابية لرئاسة الجمهورية والمجالس المحلية التي أكدوا على نجاحها من خلال ذلك السلوك الانضباطي الهادي الذي سادها وهو ما لم يكن لأى مراقب أو متابع للشأن اليمني ان يتوقع ان تخرج بهذه النتيجة الجميلة قياساً بما يحدث في دول أخرى.. ولذلك فإن ما آلت اليه هذه الانتخابات سواءً من حيث تجديد ثقة الناخبين بالقائد والزعيم علي عبدالله صالح لقيادة الوطن لفترة رئاسية ثانية أو من حيث سير العملية الانتخابية يدل بشكل قاطع على ان الشعب اليمني قد اختار من خلاله سلطة عمل، إرادته الحرة وعبر عن قناعته من خلال منح ديمقراطي تعديدي وتنافسي وكان هو الحكم بعد ان استمع لكل المرافعات المقدمة من كل الأطراف فأصدر حكمه العادل دون ظلم لأحد فارتضى به الجميع.

لكن تبقى عملية تنفيذ الحكم المعبر عن ارادة الشعب والذي نأمل ان تكون بنوده قد وضحت تماماً ولم يعد يلغها أي غموض أو علامة استفهام ويوعد فخامة الأخ الرئيس للجمهورية اليمنية سواءً جاء ذلك في برنامجه الانتخابي أو في مهرجاناته الانتخابية هي التي ستحدد مسار الفترة القادمة.



علي عمر الصيغري

واقع وأهمية الصحافة المؤتمرية

مقاربة بدورها في الانتخابات الأخيرة (٢-١)

■ بدأتها اليمن الدستورية، يوم الأربعاء الماضي، وقبلها تسلمه شهادة الفوز من اللجنة العليا للانتخابات يوم الأحد ٢٤ سبتمبر الفارط، يكون فخامة الأخ الرئيس المعلم علي عبدالله صالح -حفظه الله- قد دشّن ولاية رئاسية جديدة لمدة سبع سنوات قادمة - ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦-٢٠١٣.

وينجح ثاني انتخابات رئاسية تنافسية حرة ومباشرة، وبشهادة المحللين العربي والدولي، المراقبين المحليين والدوليين، تكون هذه الانتخابات قد «أحدثت نقلة نوعية في وعي الجماهير تجاه الممارسات الديمقراطية»، كما قال ذلك عنها الأخ الرئيس المعلم.

وموسوعة الصحافة اليمنية- للاستاذ الراحل عبيد الوهاب بن علي المؤيد ص ٢٩٨.

وقد تعاقب على رئاسة تحريرها، الى يومنا هذا عشر أساتذة احتل من بينهم الترتيب السابع الرميل الاستاذ اسكندر الاصحى من هذا التعاقب.. ثم عاد ليحتل الترتيب العاشر في رئاسة تحريرها الى يومنا هذا لجدراته وكفائته ومهنيته الصحفية.

ويصف صاحب «الموسوعة» طابعها ودورها بقوله: «ركزت الميثاق» بالدرجة الأولى، على تناول القضايا الفكرية والأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظور الميثاق الوطني، وفي كتابات وتحليلات ودراسات يعدها أكاديميون وباحثون، تعتمد عليهم أكثر من اعتمادها على الصحافيين أو السياسيين.

لاحظوا معنا جملة «اعتمادها على الأكاديميين.. الخ».. لأن الدور الاساسي الذي اخطه لها المؤتمر بتوجهات من الأخ الرئيس المعلم، هو دور المرشد والموجه والمرجععية الفكرية لحلقات «التوعوية السياسية»، التي كانت تقام كل خميس في كل وزارة ومؤسسة وتتناول العمل الفكري والسياسي ومضامين «الميثاق الوطني»، بمعنى ان الصحافة المؤتمرية المتمثلة في «الميثاق» وان كانت غير معلنة حزبياً لحظز الحزبية في الدستور آنذاك، لعبت دوراً مبكراً في التأسيس للديمقراطية منذ مرحلتها الأولى -كما أشرنا آنفاً.

وواجباتها في هذا الخطاب الاعلامي الشامل، مع مقاربة من واقع التجربة العملية في الانتخابات الأخيرة.

من خلال متابعتنا ورصدنا وتحليلنا لمسيرة التجربة الديمقراطية التي أسس لها الرئيس المعلم منذ العام ٧٨، وتحديدًا منذ قيام المؤتمر الشعبي العام ٢٤-٢٩ أغسطس ٨٢، لسنا الدور المهم والمؤثر الذي لعبته «الميثاق»، وإسهامها في الدفع بهذه التجربة خطوات متقدمة، والتمهيد لامتداد جذور الديمقراطية في الواقع اليمني وارتباطها ببعض الشيء من نفوس واهان الجماهير في مواجهة هبوب رياح الفكر الاشتراكي العلماني القادمة من قبل الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب سابقاً.

وقد صدرت صحيفة «الميثاق» صباح يوم الاثنين ١٥ نوفمبر من العام ٨٢، أي بعد نجاح المؤتمر الشعبي العام الأول، والقرار بالأجتماع على استمرارية المؤتمر ليكون اسلوب العمل السياسي الأمثل الذي يتولى العمل على تحريك نصوص «الميثاق الوطني» وتطبيقه في الواقع العملي.

صدرت الصحيفة بقرار من الأمين العام للمؤتمر -آنذاك المؤسس والمعلم علي عبدالله صالح، لتكون لسان حال المؤتمر الشعبي العام.. ورأس تحريرها الاستاذ حسن احمد اللوزي، وانيطت بالاستاذ محمد يحيى شنيف إدارة تحريرها، والاستاذ الراحل عمر السقاف سكرتيراً للتحرير، وهيئة تحرير من احد عشر عضواً ذي كفاءة واقتدار «راجع كتاب:

هذه النقطة النوعية تعتبر بدايات للمرحلة الثالثة من البناء الديمقراطي.. وقد رسم الخطوط الأولية لمعلمها الأخ الرئيس بقوله: «انها مازالت تحتاج -أي الديمقراطية- الى تصويل في الوعي اليمني لتتحول من قضية تحيط بها الشكوك من قبل البعض، الى قناعة في عقل ووجدان المواطن اليمني».

والسؤال هنا يقول: وكيف يكون في مقدورنا ان نطبق توجهات الأخ الرئيس المعلم في هذه المرحلة الحاسمة، وان نحول الديمقراطية الى قناعة دائمة في عقل ووجدان الجماهير؟! وهنا يأتي دور الاعلام والثقافة والفكر والإرشاد والتوجيه للإجابة عن ذلك السؤال، يقابله عاملان مهمان هما:

التنمية الاقتصادية والبشرية، واعتماد عامل القدوة في السلوك والممارسة الديمقراطية من قبل قيادة الحزب الحاكم -المؤتمر الشعبي العام- وحكومته وكل هذا تحت قيادة المعلم المؤسس الأول للديمقراطية الذي يمثل بدوره رأس القيادة السياسية.

والعلامات الثاني والثالث اكدهما العالم السياسي المتخصص في تاريخ الديمقراطية ومواجهاتها التاريخية بجامعة «هارفارد» البرفيسور صامويل هانت غينتن، بقوله:

«اهم عاملين في ترسيخ الديمقراطية وانتشارها، هما: التنمية الاقتصادية والقيادة السياسية.. فالتنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية أمراً ممكن الحدوث.. أما القيادة السياسية فتجعلها حقيقة واقعية».

دعونا هنا نتناول بإيجاز العامل الأول، بقدر ما يسمح لمقالنا هذا الحيز المخصص له، على أن نتناول، بشيء من الدراسة والعملين الثاني والثالث، في الأعداد القادمة بإذن الله.. على أن نلخص هنا أولاً مكونات هذا العامل ونركزه في المفردة السياسية التي نعني به «الخطاب الاعلامي» لمؤتمرنا الشعبي العام، مع الإشارة الى تحديد جانب واحد من عدة جوانب احتوى عليها «الخطاب الاعلامي»، وهو جانب الوسيلة الاعلامية ودورها

التغيرات السيلسية اليابانية



علي صالح الجمري

■ التغيير سمة من سمات كل العصور، لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات الإنسانية لأن التغيير مرتبط ببقاها الحياة وتطور الأحداث.. فكما ان الماء الجاري لا يمكن ان يتوقف جريانه ما دام تدفقه مستمراً لأنه يتجدد في كل لحظة.. فكذلك الحياة الإنسانية النابضة لا يمكن ان يتوقف نموها في أية لحظة والأ ماتت وانتهت.

ولنضرب مثلاً بالحياة السياسية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية أي منذ ما يقارب الستين عاماً، فقد تضمن الدستور الياباني نصوصاً تربط أمن اليابان بصورة متكاملة بالاعتماد على السلام والاستقرار في كل من منطقة آسيا والمحيط الهادي وبقية أنحاء العالم.. لأنه لا يمكن لأي بلد ان يضمن أمنه واستقلاله بقدراته الذاتية العسكرية، والتسلحية، واللوجستية» بفرده.

وتمر السنون وإذا بنا نجد ان اليابان التي سعدت بتلك النصوص وتركت مسؤولية الدفاع عنها للولايات المتحدة الأمريكية التي وقعت معها عدة اتفاقيات أمنية اولها وقعت في سبتمبر ١٩٥١م، ثم الاتفاقية الموقعة في كانون الثاني ١٩٦٠م، ثم الاعلان المشترك الياباني-الأمريكي حول الأمن الصادر في ابريل ١٩٦٦م، نجدها اليوم ساعية وبجدية في إعادة النظر في النصوص الدستورية ليتاح لها فرصة إعادة بناء قواتها المسلحة الرادعة لأي هجوم عسكري اجنبي محتمل عليها.

وما هو رئيس وزراء اليابان الجديد «سينزو ابي» يعلن في برنامج حكومته المقدم للبرلمان الياباني عزمه المضي قدماً في تعديل مواد الدستور الياباني بحيث تتناسب ونصوصه والتطلعات السياسية والاقتصادية والأمنية مع المتغيرات الدولية التي تفرض نفسها على حكومة اليابان.. إذ لا يعقل ان تظل اليابان عملاقاً اقتصادياً عالمياً، وفي نفس الوقت تظل مقيدة بنص الفصل الثاني الفقرة التاسعة من الدستور الياباني والتي تنص على: «تحلّي الشعب الياباني والى الأبد عن الحرب، وعليه فلن يحتفظ بأية قوة برية وجوية وبحرية وغيرها من مقومات الحرب».. لا يعقل أن تظل اليابان دفاعياً عالة على الإرادة والقوة العسكرية والسياسية الأمريكية.. فاليابان اليوم ليست يابان الحرب العالمية الثانية وما قبلها، بل هي يابان الثقافة والرؤى السياسية المنفتحة المتمثلة لروح العصر القائمة على التعارف والتعاون والتبادل المشترك مع دول العالم المتعددة. اليابان اليوم فاتحة ذراعيها للثقافة الإنسانية، معتزة بقدرتها على خلق التواصل والتبادل مع كافة الثقافات برؤية واسعة ومستوعبة للاختلاف والتنوع لتلك الثقافات لأن التنوع والتعدد الثقافي سمة إنسانية.. وهي كلها تدل على وحدة البشرية في القدرة على الإبداع في كل مجتمع بما يتناسب وبيئته وموقعه الجغرافي.

اليابان تقبل الاختلاف لأنها مجتمع ناضج فكراً وراق حضارياً فقد تجاوزت ثقافة الانغلاق، وفي نفس الوقت تعتز بما تقدمه للبشرية من ابداع حضاري، وبمساهمتها في الثقافة والحضارة الإنسانية.



ما بعد انتخابات سبتمبر

■ باسدال الستار على وقائع الانتخابات الرئاسية اليمنية الأخيرة، تكون «بلاد اليمن» قد أضافت الى تجربتها الديمقراطية المعاصرة أبرز دلائل قدرتها على مواكبة روح العصر، ويكون البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد اكتسب شرعية ومشروعية بدخوله حيز التنفيذ، بعد ما حصل فخامته على الأغلبية المستحقة من أصوات الناخبين التي استقبلتها صناديق الاقتراع نهار

يوم الأربعاء العشرين من سبتمبر لعامنا هذا، في مشهد حضاري يتناسب واحقية يمن ما بعد الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م، في احتفال مكثف بالانفئة بها على خارطة التقدم والإزدهار.

وإذا كان فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد حقق لبني وطنه أنبل أهداف

تورثهم السبتمبرية المجيدة، متمثلاً في اكتمال الشخصية الوطنية لببلادهم بعد طول تشردم وانقسام، فضلاً عما تحقق لإنساننا اليمني في عهده من مكتسبات وطنية وأعدة تظل شواهدنا الحية ماثلة أمام أعين ناظرها على مر العصور، وفي مقدمتها إخضاع شتى مناحي الحياة بين ربوع السعيدة لبدا التنمية الحقة، بعيداً عما كان سائداً قبلها من أساليب العشوائية والأرتجال، ففي اعلانه الحرب على الفساد والمفسدين ما يشكل الضمانة المثلى لحماية ما صنعتته بدها طيلة سنوات مضت، من إنجازات حيوية غير مسبوقة على كافة الصعد والمستويات.

وفي اعتقادي.. انه قد ان الأوان لإحداث نقلة نوعية في هذا الاتجاه، من حيث استحداث جملة من الضوابط الصارمة الكفيلة بتحسين ما جرى انجازه على المستوى التنموي تحديداً، من حظر التلاعب بحسينيات تمكنه من تحقيق اهدافه المبتغاة، فلم يعد مقبولاً على وجه الإطلاق ان يستبد الفساد والمفسدون بموارد الدولة وأرزاق مواطنيها، دونما حساب أو رقيب، والى حديث آخر.